مَا فَرّعَهُ الرّاغِبُ في مفرداتهِ

مِنْ الدّلالةِ الحَقيقِيّة

أ.م.د . كاظم فضيل شاهر

جامعة القادسية / كلية التربية

kathem.shaher@qu.edu.iq

what he branched out Raghib Al-Isfahani in his vocabulary

From the real meaning

Assist. Prof. Dr. Kazem Fadhil Shaher

Al-Qadisiyah University

Faculty of Education

ملخص البحث

يرى بعض علماء علوم القرآن أنَّ أحسنَ ما صُنّفَ في معرفة غريبه أو الوقوف على مدلوله ما صنعه الراغب الأصفهاني في كتابة ((المفردات)) إذ إنّه سبر طريقاً للتوصل إلى فهمه بالنظر الى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها بحسب السياق ففضلاً عن توظيفه طريقة التفسير بالنقل فإنّه كان يذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ باقتناصه من السياق ولعل من الظواهر التي يقع الباحث عليها في منهجه هذا هو ارتكازه على أُصولٍ تتفرع منها فروع وجدت طريقها سالكا من خلال الدلالات اللغوية التي اختزنتها الذاكرة الاجتماعية ووزعتها على وفق متطلبات العرف والشرع وما تشظى منها بعد ذلك من استعمالات مجازية فرضتها مراقي التطور الدلالي.

الكلمات المفتاحية : فروع مفردات منهج دلالة

Abstract

Some scholars of the Qur'an think that what is best classified in knowledge of its strange or its significance is what Al-Ragheb Al-Isfahani made in writing ((vocabulary)) as he explored a way to reach his understanding by looking at the vocabulary of expressions from the language of the Arabs and their connotations according to the context in addition to employing it as a method. Interpretation by means of transmission as it used to mention a restriction over the people of the language in the interpretation of the meaning of the word by extracting it from the context and perhaps one of the phenomena that the researcher falls upon in this approach is his reliance on origins from which branches branched out that found their path passable through the linguistic connotations stored by social memory and distributed according to the requirements of The custom the Sharia and the metaphorical uses that they fragment after that imposed by the semantic development of the semantics.

أوّلًا: منهج الراغب وأهم مصادره

اتخذ الراغب في كتابه منهجاً منتظماً وسبيلاً قويماً يوحي بعلمٍ غزير ودراية كبيرة إذ يستهل مادته – غالباً – بذكر الأصول المتمثلة بالدلالات اللغويَّة والمعجميَّة التي يدور في فلكها هامشٌ من الدلالات الفرعية العرفية والشرعية فضلاً عن كم غزيرٍ من الاستعمالات المجازيّة.

وقد أشار محقق الكتاب إلى ذلك مسلطاً الضوء على طائفة من الأمثلة التي وقع نظره عليها ومُوَزّعاً الدلالات التي تضمنتها على ثلاثة مراقٍ الأوّل يتمثل بالمعاني الحقيقية والثاني بما اشتق منها والثالث بما صدر من معانٍ مجازيّة[١].

إلا أنه لم يرصد لنا الوشائج التي تربط المعاني الحقيقية بما صدر عنها من مشتقات في المستوى الثاني وبقيت حلقة مُفرغة في كلامهِ. تحتاج إلى البحث والتأمل وهو مما أتاح الفرصة في هذا الدراسة لمعالجتها في حدود محاورها القادمة – إن شاء الله –.

وقد اعتمد الراغب في مفرداته جمله من المصادر المهمة التي سبقته وَرفدت منهجه وأفكارهِ[٢].

ويظهر أنَّ ابن فارس كان مُلهماً له ومُعَبّداً طريقه في منهجه عموماً إذ اعتمد عليه كثيراً في تأصيل الأصول والدلالات التي بثَّها في كتابه بل نقل عنه واقتبس منه في كل ما جرى عليه في المنهج والمعالجات والشواهد في كتابه (المجمل)[٣].

ولا يبعد أن يكون الراغب قد استنار بأفكار ابن فارس في كتابه الآخر (المقاييس) الذي اختصَّ برصد الأصول وما تفرَّع منها من لغة العرب[٤].

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٩.

(٢) م.ن: ٢١-٢٤.

(٣) م.ن: ٢١. ابن فارس، ١٩٩٤: ٣٧-٣٨، ١٤٠.

(٤) ابن فارس، ١٩٩٣: ٣٨.

ولعل في المورد القادم ما يعزز هذا الفرض ويسلط الضوء على مرتكزات الراغب في التأصيل وامتداداته من الفروع والمعاني الثانوية.

ثانيا: فروع الدلالة الحقيقية في مفردات الراغب

أصل المعنى: والراغب في منهجه يقدم الأصول تصريحاً أوتلميحاً بدلالةٍ محورية ثم يفرع منها بطريقةٍ يدل عليها بشكل مباشر وصريح نحو قوله: (البَرّ خلاف البحر وتُصوِّر منه التوسع فاشتق منه البِر أي التوسع في فعل الخير)[1].

فالراغب رصد إشارات ابن فارس وفلسفها على وفق منهجه في النقل والاختصار والإجمال في توصيف الباب.

ومن ذلك قوله: في مادة (بدر): (والأقرب عندي أن تجعل البدر أصلاً في الباب ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه فيقال تارة : بدر كذا أي طلع طلوع البدر ويعتبر امتلاؤه تارة فشُبه البدر به)[2].

وهذا مستوحى من كلام ابن فارس في (المقاييس) فالبدر عنده (أصلان أحدهما كمال الشيء وامتلاؤه والآخر الإسراع إلى الشيء أما الأول فهو قولهم لكل شيء تم: بدرٌ وسمي البدرُ بدراً لتمامِهِ و امتلائه)[3].

ومما ألْمَحَ إليه الراغب في هذا الموضع (أصل الشيء: قاعدته التي لو تُوهِّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائره لذلك قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[4]، وقد تأصَّل كذا وأصّلَهُ ومجدٌ أصيل وفلان لا أصل له ولا فصل)[5].

(١) الراغب، ٢٠١٠: ١١٤. وهو عند ابن فارس (خلاف البحر و البِر ضد العقوق، والبِر الصدق)، ابن فارس، ١٩٩٤: ٦٧.

(٢) الراغب، ٢٠١٠: ١٨٩، ١١٠، ٧٦.

(٣) ابن فارس، ١٩٩٣: ١١٦-١١٧.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٢٤.

(٥) الراغب، ٢٠١٠: ٧٩.

ومنه (وأصل الجَزْعِ : قطع الحبل من نصفهِ يقال: جزعته فانجزع ولتصور الانقطاع منه قيل: جِزع الوادي لمنقطعهِ ولانقطاع اللون بتغيره قيل للخرز المتلون جَزْع)[1].

الدلالة الشرعية والعرفية: ومما تفرع من الأصول ما يعرف بالدلالات الشرعية والعرفية التي ترجع إلى دلالة حقيقية وهو ما اصطلح عليه بالدلالة الأصلية والمحورية التي ألمعنا إليها. فالدلالة الشرعية هي التي حدثت بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن وتعني اكتساب ألفاظ قديمة في لغة العرب دلالات جديدة أكسبها إياها الدين الجديد أو قل هي (اللفظ الذي استفيد من الشارع وضعه للمعنى سواء كان اللفظ أو المعنى مجهولين عند أهل اللغة أو كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى أو كان أحدهما مجهولا والآخر معلوماً)[2].

فالصلاة على قول كثير من أهل اللغة هي الدعاء والتبرك والتمجيد[3]، وفي ذلك يقول الراغب: (الصلاة هي العبادة المخصوصة أصلها الدعاء وسميت هذه العبادة بها كتسمية الشيء باسم بعض ما يتضمنه والصلاة من العبادات التي لم تنفك شريعة منها وإن اختلفت صورها بحسب شرع فشرع)[4].

ويظهر أنّ الراجح أنَ أصل الصلاة في اللغة الدعاء بلا شبهة ولم ينتقل بعرف الشرع عن هذا المعنى وإنما تخصص لأنه حُمل قبل الشرع على الدعاء وفي الشريعة تخصص بالدعاء من ركوع وسجود وقراءة وهو مثل الصيام الذي هو في اللغة عبارة عن الإمساك وصار في الشرع عبارة عن الإمساك عن أشياء مخصوصة في أوقات مخصوصة وكذا الزكاة فهي النماء والزيادة في اللغة وجعل في الشرع عبارة عن سبب

(١) م.ن: ١٩٥، ١٨٧، ١٨٦.
(٢) الشوكاني، ١٩٥٣: ٢١.
(٣) الجوهري، ١٩٩٩: ٦/ ٣٨٤.
(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٤٩٧.

ذلك من الصدقة المخصوصة[١].

والصوم في الأصل عند الراغب هو(الإمساك عن الفعل مطعما كان أو كلاما أو مشياً... والصوم في الشرع : إمساك المكلف بالنية من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود عن تناول الأطيبين والاستمناء والاستسقاء)[٢].

وقد أشار ابن فارس إلى الدلالة الشرعية للصيام من دون الالتفات إلى أصلها اللغوي في مجمله[٣]، لكنه أصّل لها في مقاييسه وفرّع منها على الدلالة الشرعية[٤].

ويبدو أنّ الراغب قد أفاد من ابن فارس في توصيف أصل الصوم بالإمساك والركود ومن ذلك (صوم الصائم هو إمساكه عن مطعمه ومشربه... ويكون الإمساك عن الكلام صوماً قالوا في قوله تعالى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[٥]،(مريم رقم/ ٦) أنه الإمساك عن الكلام والصمت وأما الركود فيقال للقائم صائم... والصوم: ركود الريح)[٦]، ويظهر جلياً أن الراغب نقل كلام ابن فارس مجملا كما هو واضح في كلامهِ السابق في أصل الصوم وما تفرع منه.

فأمّا الزكاة فاصل يدل على (نماء وزيادة) ثم أخذت منه الطهارة وهي زكاة المال[٧]، وحجة ذلك قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٨]، وجرى الراغب على ذلك أصلا وفرعاً معّضداً جهده بالآيات الكريمات التي نصت على

(١) المرتضى، ١٩٣٠: ١/ ٣٥٥-٣٥٦.
(٢) الراغب، ٢٠١٠: ٥٠٠.
(٣) ابن فارس، ١٩٩٤: ٤٢٠.
(٤) م.ن: ٥٨٢.
(٥) سورة مريم، الآية: ٢٦.
(٦) ابن فارس، ١٩٩٣: ٢٨٢.
(٧) م.ن: ٥٨٢.
(٨) سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

موضوع الزكاة[١].

ومما يتفرع من الأصل من الدلالات ما يعرف بالدلالة العرفية وهي التي انتقلت عن مسماها إلى غيره بعرف الاستعمال[٢]، أو هي (ما وضعها أهل العرف فنُقلت من معناها اللغوي إلى غيره بحيث هُجر الأول)[٣].

وقد نبَّه الراغب على هذا النوع من الدلالة في أكثر من موضوع من كتابهِ فَمن ذلك (أصل الحوْلِ تغير الشيء وانفصالهُ عن غيره... والحيلة والحُويلة ما يتوصّل بهِ إلى حالةٍ ما في خفية وأكثر استعمالها فيما في تعاطيه خبثٌ)[٤].

ففي كلام الراغب إشارة واضحه إلى تشظي هذا الأصل إلى ما عرف عند الناس من الحيلة على وفق الاستعمال العرفي الذي أخذ طريقه وشاع في مدةٍ لا يمكن تحديدها واستمر إلى وقتنا على هذا النحو.

قال الخليل: ((والحولُ: الحيلة. تقول: ما أَحْول فلاناً وإنه لذو حيلةٍ والمحالة: الحيلة نفسها)[٥]، وفي (اللسان): (هو أحْول من ذِئبٍ من الحيلة وهو احول من أبي براقش وهو طائر يتلوّنَ ألواناً)[٦].

وأنشد:

لَـهُ حُوَلـةٌ في كلِ أمـرٍ أراغـهُ يُقضِّي بها الأمرَ الذي كادَ صاحبه[٧]

ومِّما نقله الراغب على هذا النحو قوله: (أصل الجرمِ: قطع الثَّمرة من الشجر ورجل

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٨٤، ٩١، ١١١، ٣٨٠-٣٨١.
(٢) الرازي، ١٩٩٧: ٤٨.
(٣) العمريطي، ٢٠١١: ٢٠.
(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٢٦٧.
(٥) الخليل، ١٩٨٨: ٣/ ٢٩٧.
(٦) ابن منظور، ٢٠١٠: ١١، ١٨٦.
(٧) م.ن.

جارم وقوم جِرام وثمر جريم... وأجرم صار ذا جرم نحو أثمر وألبن واستعير ذلك لكلِّ اكتساب مكروه ولا يكاد يُقال في عامة كلامهم للكسب المحمود)[١].

قال أبو خراش الهذلي: جريمةُ ناهضٍ في رأسِ نيقٍ ترى لعظام ما جَمعتْ صليبا[٢].

والجرم عند الخليل: (الذنب وفعله الإجرام والمجرم المذنب)[٣].

وقد حال ابن فارس فيما مضى أصل الجرم إلى القطع ثم طوّح به نحو هذه الدلالة العرفية التي شاعت حينذاك وإنّه انصرف إلى معنى الذنب[٤].

ويظهر أنّ تواطؤ اللغويين على أصل هذا البناء يؤكد على ملازمته لهذه الدلالة ثم حصل نقلٌ من الدلالة اللغوية المطلقة إلى بعض وجوهها التي خصّصها العرف وركزت في أذهان الناس على هذا المفهوم.

وثمة فرق دقيق قد يُميز الدلالة العرفية عن الشرعية إذ لم يُهجر الأصل اللغوي في الدلالة الشرعية تماما وتُلمح عُرى الاتصال به من بعيد وإن توجه الأمر بتمامه نحو الاستعمال الجديد والحاصل نوعُ تضييقٍ أو تخصيص للمعنى العام نحو هذا الاستعمال الجديد الذي يكون له بعد ذلك دورٌ سلطوي ووحيد في التوجيه.

فتعميم الدلالة في الحقيقة العرفية وتخصيصها في الحقيقة الشرعية يُؤتي أُكله في هذا الاستعمال الجديد الذي يقرُّ بعد ذلك من دون الالتفات إلى أصل الوضع اللغوي[٥].

والدلالة الشرعية هي دلالة عرفية خاصة بطائفةِ المتشرعة والفقهاء ومثلها الدلالة العرفية الخاصة بالمتكلمين والصوفية وغيرهم على ما سيتضح في هذا المورد – إن شاء الله –.

ومما يتصل بالعرف – أيضًا – ما أورده الشريف المرتضى مُعقبا على الآية الكريمة

(١) الراغب، ٢٠١٠: ١٩٢.

(٢) الهذليون، ١٩٦٥: ٢/ ١٣٣.

(٣) الخليل، ١٩٨٨: ١١٩.

(٤) ابن فارس، ١٩٩٤: ١٢٨.

(٥) الداية، ١٩٨٥: ٢٧٧-٢٧٨، ٣٠٦، ٣٢١.

﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾[1]، إذ ينقل قولا طريفاً لأبي مسلم بن بحر الاصفهاني المعتزلي وهو أن (الجبال ما جبل الله من بَرَد وكلُ جسم شديد متحجر فهو من الجبال) ويرى المرتضى أنَّ هذا غلط لانَّ الجبال وإن كانت في الأصل مشتقة من الجبل والجمع إلا أنها صارت اسماً مخصوصاً لذي هيأة مخصوصة ولذا لا يُسمِّي أهل اللغة كل جسم ضم بعضه إلى بعض – مع استحجار أو غيره – بأنّه جبل ولا يخصون بذلك إلا أجساما مخصوصة[2].

فالراجح إذن الدلالة الشائعة المعروفة وهو الذي أطبق عليه محققو اللغويين قال الخليل: (والجبل: اسمٌ لكلّ وتدٍ من أوتاد الأرض إذا عظُم وطال... وأجبل القوم أي صاروا في الجبال)[3].

ولا يبعد توجيه أبي مسلم في تصور دلالة الجبل وفضاءاتها وتوظيفه الإطار الجامع والحامل لمجمل شتات الدلالة المتصورة في هذا الموضع وهو اجتهاد صحيح وصالح لتوصيل ظلال الدلالة بأصل المعنى.

والراجح ما خَلُص إليه المرتضى من استكناه الدلالة العرفية التي تتبلور من أوضاع اللغة المتعارف عليها والتي نطق بها التنزيل الكريم على لسان النبي العربي ﷺ وبما يوافق كلام العرب واستعمالاتهم[4].

ولم يتحرّ الراغب تأصيل مادة (الجبل) بل صَدَّر هذا البناء بهذه الدلالة العرفية وربما يوحي عمله في هذا الموضع إلى أنَّه جعل هذه الدلالة أصلاً قائماً برأسه قال: (الجبل

(١) سورة النور، الآية: ٤٣.
(٢) المرتضى، ١٩٧٦: ٣٠٣-٣٠٥.
(٣) الخليل، ١٩٨٨: ٦/ ١٣٦-١٣٧.
(٤) عباس، ٢٠٠٤: ١٣١-١٣٢.

جمعه: أَجبال وجبال وقال عزَّ وجل: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[2]...، واعتبر معانيه فاستعير منه واشتُق منه بحسبه) فروع توزعت على الثبات والإباء والغلظ والعظم وغيرها[3].

فالراغب طوّح بهذا البناء بعيداً وإن قيده بهذا الأصل الدلالي الذي يفهم منه الدور السلطوي لهذه الدلالة التي عضدها بست آيات كريمات ثمّ اشتقَّ منها وفرع عليها على خلاف غيره من اللغويين الذين صرفوا أصل هذا الجذر اللغوي إلى (تجمِّع الشيء في ارتفاع)[4]، إلا أنهم لا ينفكون عن تصدير كلامهم بهذه الدلالة العرفية[5].

ولا نعدم التأصيل لهذه الدلالة والإحالة عليها فيما أورده الراغب في بعض أبنيته نحو (شَعَرَ): (وشعرت: أصبت الشَعْر ومنه اسْتُعير: شعرت كذا أي علمت علما في الدقة كإصابة الشَعْر وسمي الشاعر شاعرا لفطنته ودقة معرفته فالشِعْر في الأصل اسم للعلم الدقيق في قولهم: ليت شعري وصار في التعارف اسما للموزون المقفى من الكلام).

وقال في (صَحِب): (الصاحب الملازم... ولا يُقال في العرف إلا لمن كَثُرت ملازمته).

وتتصرّف الدلالة العرفية إلى وجوه أخرى قيَّدها الاستعمال من جهات مخصوصه داخل المجتمع ومنها الدلالة الكلامية والفقهية اللتان نشأتا علمين بعد الإسلام نتيجة التطور الفكري للثقافة الإسلامية وبتأثير علم الكلام والفقه التي يبحث الأول منهما

(١) سورة النبأ، الآيتان: ٦-٧.
(٢) سورة النور، الآية: ٤٣.
(٣) الراغب، ٢٠١٠: ١٨٥.
(٤) لاروس، ١٩٨٨: ٢٢٧.
(٥) ابن فارس، ١٩٩٤: ١٤٥.

الصفات الإلهيّة وعن مبدأ المعاد وأحوال الممكنات[١]. ويبحث الثاني في علوم الشريعة بحسب ما هو معروف. و منها الدلالة الصوفية وبعض الدلالات الحُرفية كالدلالة عند أهل الهندسة .

فما منهج الاصفهاني في توصيف هذه الدلالات؟

يظهر أن الراغب على سمته المعتاد يؤصّل للباب ثم يفرع منه نحو هذه الدلالات ومما أصّله في هذا الباب قوله: (الفقهُ: هو التوصل إلى علم غائبٍ بعلم شاهدٍ فهو أخصُّ من العلم)[٢].

قال تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ ﴾[٣]، هذا هو الأصل عنده ثم خصّه بعلم الشريعة قال: (والفقه: العلمُ بأحكام الشريعة يُقال: فَقُه الرَّجل فقاهة إذا صار فقيها وفقه أي فهم فقهاً وفقهَهُ أي فهمهُ وتفقه: إذا طلبهُ فتخصّص به)[٤]، قال تعالى: ﴿ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾[٥].

ويبدو أنّه أفاد من جهد ابن فارس في هذا البناء قال: (... أصل واحد يدلُّ على إدراك الشيء والعلم به... وكلُ علم بشيءٍ فهو فقه... ثم اختصّ بذلك علم الشريعة فقيل لكلِّ عالم بالحلال والحرام فقيه وأفقهتكُ الشيء إذا بينته لك)[٦].

ومما قرّ في عرف الفقهاء والمتشرّعة ما نوّه به الراغب في بابي الزنى والسرقة قال في الأول: (الزِّنا: وَطْءُ المرأة من غير عقد شرعي)[٧].

(١) عباس، ٢٠٠٤: ١٣٣.
(٢) الراغب، ٢٠١٠: ٦٤٢.
(٣) سورة النساء، الآية: ٧٨.
(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٦٤٣.
(٥) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.
(٦) ابن فارس، ١٩٩٣: ١٢٣.
(٧) الراغب، ٢٠١٠: ٣٨٤.

وقال في الثاني: (السَرقة: أخذُ ما ليس له أخذه في خفاء)، وهنا يُشير إلى الدلالة اللغوية الوضعية و(صار ذلك في الشّرع لتناول الشيء من موضع مخصوص وقدرٍ مخصوص)[١].

ومما يتصل بالفقه ويؤشر له ما يعرف بأصول الفقه[٢]، وقد صرف الراغب نظره إلى ذلك – أحيانا – ومن ذلك حديثه على ما وصفه الأصوليون بالمجمل الذي يكون في أصل وضعه متجه من الجمال وهو الحسن الكثير ومن ضروبه ما يوصل منه إلى غيره وقد روي عن الرسول الأعظمﷺ: «**إنّ الله جميل يحبّ الجمال**»[٣]، وهو مَكْمن الإفاضة التي تحتاج إلى من يبعجها لأنها جملة ثمّ وظفها الفقهاء فيما يحتاج عندهم إلى بيان وهو المجمل وحقيقته المشتمل على جملة أشياء كثيرة غيرُ ملخّصة[٤].

وغير ذلك مما أفاض به الأصوليون الفقهاء من أبواب تحت هذا العنوان نحو موضوعات المحكم والمتشابِه[٥]، والناسخ والمنسوخ[٦].

ويتصل بذلك ما أحدثه المتكلمون بعد الدعوة من مفاهيم أُسست على وفق منهجهم وقرّت بعد ذلك مصطلحات شاعت وذاعت دالة على قضايا ومرتكزات شغلت المسلمين وكانت موضع اهتمامهم على امتداد التأريخ الإسلامي نحو قضايا القِدم والحدوث والإمامة والعصمة وغيرها.

قال الراغب : (والقِدم: وجود فيما مضى والبقاء: وجود فيما يُستقبل وقد ورد في وصف الله (يا قديم الإحسان) ولم يرد في شيءٍ من القرآن والآثار الصحيحة: القديم في

(١) م.ن: ٤٠٨.
(٢) الحكيم، ١٩٦٣: ٤١.
(٣) مسلم، ١٩١٦: ١/ ٩٣.
(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٢٠٢-٢٠٣.
(٥) م.ن: ٤٤٣.
(٦) م.ن: ٨٠١.

وصف الله تعالى والمتكلمون يستعملونه ويصفونه)[1].

ومما أصّل له وأحاله على الدلالة العرفية عند المتكلمين قوله في مادة (شيء): المشيئة في الأصل عند بعض المتكلمين: (إيجاد الشيء وإصابته وإن كان قد يستعمل في التعارف موضع الإرادة).

ومن الدلالة الصوفية ما ذكره الراغب في مادة (خلع) قال: (الخَلعُ: خَلْعُ الإنسان ثوبه والفرس جُلّه وعذاره قال تعالى: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾[2]، هو على الظاهر وأمِر بخلع ذلك عن رجله لكونه من جلد حمار ميّت وقال بعض الصوفية: هذا مثلٌ وهو أمر بالإقامة والتمكن كقولك لمنْ رُمْت أن يتمكن انزعْ ثوبك وخفك ونحو ذلك)[3].

وقد يعني ذلك أنْ يخلع لباس السوءات الظاهر (فيتقي بِهِ أن يظهر منه ما يسوؤه ظهوره إلى لباس الباطن الذي يواري السوءات الباطنية التي يسوء الإنسان ظهورها وهي رذائل المعاصي من الشرك وغيره وهذا اللباس هو التقوى الذي أمر الله به)[4]، قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[5].

ومن الدلالة النحوية قوله في (صدر): (والمصدر في الحقيقة صدر عن الماء ولموضع المصدر ولزمانه وقد يُقال في تعارف النحويين للفظ الذي روعيَ فيه صدور الفعل الماضي والمستقبل).

ومن الدلالة الهندسية ما ذكره الراغب عرضاً في مادة (خط) قال: (الخطّ كالمدِّ ويقال لما له طول والخطوط اضرب فيما يذكره أهل الهندسةِ من مسطوحٍ ومستدير

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٨٧، ٢٢٢، ٦٦١، ٦٤١.
(٢) سورة طه، الآية: ١٢.
(٣) الراغب، ٢٠١٠: ٢٩٢، ٣٠٨.
(٤) الطباطبائي، ١٩٩٧: ٨/ ٧١.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

ومقوّس ومالٍ ويُعَبَّرُ عن كل أرض فيها طول بالخطّ)[1].

جاء في المعجم الوسيط: ((والخطُّ: السطرُ... ومالهُ طول وعند الحكماء ما يقبل الانقسام طولاً لا عرضاً ولا عمقاً) ثم يُستطرد بذكر الخطوط وأنواعها على نحوٍ اشمل ممّا قاله الراغب[2].

الدلالة المجازية: ومما تفرع من الدلالة الأصلية أو ما يسمى بدلالة الوضع أو الدلالة الحقيقية ما يعرف بالدلالة المجازية وهي التي تقابل الدلالة الحقيقية أي تقابل الدلالة الأولى في الوضع وقد بسطها الراغب على مساحةٍ واسعةٍ من منهجه بشكلٍ يُثير فضول الباحث.

وقد سماها عبد القادر الجرجاني (معنى المعنى) قال: (أنْ تعقل من اللفظ معنى ثمُ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر).

فالكلام عنده ضربان الأول تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وهو إشارة إلى المعنى الحقيقي وضربٌ آخر (لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدّلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض... من طريق معنى المعنى فكنّى وعرّض ومثّل واستعار ثم أحسن في ذلك كله وأصاب ووضع كل شيءٍ منه في موضعه وأصاب به شاكلته وعمد فيما كنّى به وشبه ومثل لما حسُن مأخذه ودقّ مسلكه ولطفت إشارته... وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة ولكن يُشار بمعانيها إلى معانٍ أُخر)[3].

والكلام القرآني يعتلي قمة الهرم في هذه المراقي وسبيل البشر في التصوير والصياغة

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٢٧٦.

(٢) مجموعة أساتذة، واسط، ١٩٦٠: ٢٤٤.

(٣) الجرجاني، ١٩٨٤: ٢٥٦، ٢٦٣.

سبيل المحاكاة والتقليد.

ويرى الشريف المرتضى أن كلام العرب وحيٌ وإشارات واستعارات ومجازات فكان في المرتبة العليا من الفصاحة ومتى خلا من الاستعارة وجرى على الحقيقة فقط كان بعيداً عن الفصاحة نائيا عن البلاغة وكلام الله (عز وجل) أفصح الكلام[١].

والراغب جرى على ذلك – قبلاً – وسلك منهجا قويما في توصيف المجاز والصور البلاغية التي تتفرع عن الأصل والمعنى الحقيقي. والمتأمل في معالجات الراغب يجده مولعاً بالوجوه المجازية التي اشتقها وفرعها من الدلالة الوضعية وقد كانت الكنايات والاستعارات والتشبيهات من أكثر وجوه البيان حضوراً في منهجه.

فمن الكنايات قوله في مادة (أزرَ): (أصل الأزْر: الإزار الذي هو اللباس يقال: إزار وازارة ومئزر ويكنى بالإزار عن المرأة قال الشاعر: ألا أبْلغ أبا حفصٍ رسولاً فدىً لكَ من أخي ثقةٍ ازاري[٢].

وتسميتها بذلك لما قال تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾[٣]...، والأزْرُ: القوة الشديدة... وأصله من شد الإزار)[٤].

والإزار في (لسان العرب): (كلّ ما واراك وسترك... ويكنى بالإزار عن النفس وعن المرآة..) وقول الشاعر: فدًى لك من أخي ثقةٍ إزاري.

(أي أهلي ونفسي قال أبو عمرو الجرْمي: يريد بالإزار المرآة)[٥].

ومنه في حديث بيعة العقبة (لنمنعنك مما نمنع منه أُزُرنا) أي نساءنا وأهلنا وكنى

(١) المرتضى، ١٩٦٧: ١-٤.

(٢) ابن منظور، ٢٠١٠: ٤/ ١٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٧٤.

(٥) ابن منظور، ٢٠١٠: ٤/ ١٨.

عنهن بالإزر وقيل أراد انفسنا[١].

ويمكن أن نخلص إلى أن هذه الدلالة قدر ركزت في ذهن العرب حينذاك وأضحت حقيقة في الاستعمال وربما يُتصور منها بدءاً لغرض زائد ووجه من المجاز أبلغ وأفصح وأخصر وقد يكون الغرض لزيادة الثواب أو التأثير في المتلقي بالانتقال من المعنى المعجمي إلى مستويات آخر من التلوين والتصوير وهي على حد قول عبد القاهر إنك: (إذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ)[٢].

ويمكن تصور ذلك في مثال آخر نص عليه الراغب فَالبَراز عنده الفضاء ومن معانيه وأصولهِ (ان ينكشف عنه ما كان مستوراً منه... ويقال تبرز فلان كناية عن التغوط)[٣].

وأصل ذلك عند ابن فارس هو (ظهور الشيء وبدؤه والبَراز.. المتسع من الأرض)[٤].

وإذا خرج الإنسان إلى ذلك المكان قيل: (قد برز يبرز بروزاً أي خرج إلى البراز)[٥]، وفي الحديث: (كان إذا أراد البراز أبعد) البراز بالفتح اسمٌ للفضاء الواسع فكنوا به عن قضاء الغائط كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية من الناس[٦]، وهو (كناية عن ثفل الغذاء وهو الغائط... وكل ما ظهر بعد خفاء فهو برز)[٧].

(١) ابن الأثير، ٢٠٠٥: ١/ ٤٥.
(٢) الجرجاني، ١٩٨٤: ٤٣١.
(٣) الراغب، ٢٠١٠: ١١٨.
(٤) ابن فارس، ١٩٩٣: ١٢٠.
(٥) ابن منظور، ٢٠١٠: ٥/ ٣٩.
(٦) ابن الأثير، ٢٠٠٥: ١/ ١١٨.
(٧) ابن منظور، ٢٠١٠: ٥/ ٣١٠.

والذي يرجح في هذا الموضع أن لفظة الغائط ركزت في ذهن الناس إشارة إلى قضاء الحاجة وهي لفظة قرآنية مختارة - إلّا أنّهم اتجهوا إلى لفظة أخرى مرادفة وهي البراز لغرض التمويه والتعميم في التعبير عما يرونه مواطئًا لأمزجتهم[١].

ومما ورد على الاستعارة عند الراغب: قال في مادة (أخ): (الأصل أَخَوٌ وهو: المشارك آخر في الولادة من الطرفين أو أحدهما أو من الرضاع ويستعار في كل مشارك لغيره في القبيلة أو في الدين أو في صنعة أو في معاملة أو في مودة وفي غير ذلك من المناسبات)[٢].

وقال في مادة (البسل): (البَسْل: ضم الشيء ومنعه ولتضمنه لمعنى الضم استعير لتقطيب الوجه فقيل هو باسلٌ ومبتسل الوجه ولتضمنه لمعنى المنع قيل للمحرم والمرتهن: بسْل وقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾[٣]، والفرق بين الحرام والبسل أن الحرام فيما كان ممنوعاً منه بالحكم والقهر والبسل هو الممنوع منه بالقهر)[٤].

فكل ما كان في الكناية و الاستعارة على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر (فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا واقع على الصواب على ما ينبغي أوجب الفضل والمزية)[٥].

ومما ورد عند الراغب من التشبيه في مادة (أجّ) من الآية الكريمة ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[٦]، قال: (شديد الملوحة والحرارة من قولهم: أَجيجُ النار

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٦٢، ٦٧، ٧٢.
(٢) م.ن: ٦٨.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٠.
(٤) الراغب، ٢٠١٠: ٧٦، ١١٤-١١٥، ١٢٣.
(٥) الجرجاني، ١٩٨٤: ٤٣٠.
(٦) سورة الفرقان، الآية: ٥٣.

وأجَّتها وقد أَجت وائتج النهار ويأجوج ومأجوج منه شبُهّوا بالنار المضطرمة والمياه المتموجة لكثرة اضطرابهم وأجَّ الظليم: إذا عدا أجيجاً تشبيها بأجيج النار)[١].

وهذا كلام ابن دريد فـ(أجَّ الظليم يئجَّ وقالوا يؤجُّ أجاً إذا سمعت حفيفه في عدوه وكذلك أجيج الكير من حفيف النار... ويقال سمعت أجّة القوم يعني حفيف مشيهم أو اختلاط كلامهم وأج القوم يئجون أجاً وإذا سمعتُ لهم حفيفاً عند مشيهم والأجّة شدة الحرّ واجة كلّ شيء أعظمه واشدّه)[٢].

(أجَّ) عند ابن فارس (أصلان : الحفيف والشدَّة إما حراً وإما ملوحة وبيان ذلك قولهم : أجَّ الظليم إذا عدا أجيجاً وأجَّاً وذلك إذا سمعت حفيفه في عدوه والأجيج :أجيج الكير من حفيف النار)[٣].

ويظهر أنّ ابن فارس الذي اعتمد كثيراً في بناء منهجه على الجمهرة[٤]، أوحى للراغب فلسفه منهجه في مفرداته ومنها في هذا المادة مع زيادات لا تعدو الشرح والتفسير الموجز.

ومن قولات الراغب في التشبيه: (والبشك مثله يعني مثل البتك يقال إلى قطع الثوب ويستعمل في الناقة السريعة ناقة بشكى وذلك لتشبيه يدها في السرعة بيد الناسجة في نحو قول الشاعر:

فِعْل السريعة بادرت جدَّادها ... قبل المساءِ تَهِمّ بالاسراعِ[٥]

وكلام الراغب هنا من الوضوح بمكان لا يحتاج إلى مزيد ويبقى أن كل هذه

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٦٤.

(٢) ابن دُريد، ١٩٢٦: ١/ ١٤-١٥.

(٣) ابن فارس، ١٩٩٣: ٤٠.

(٤) م.ن: ٣٨.

(٥) الضّبي، ١٩٤٢: ٦٤. الراغب، ٢٠١٠: ١٠٦-١٠٧.

الوجوه البيانية التي ذكرها الراغب قد اشتملت على الإرادة المجازية وأن دلالتها قد خرجت عن الحقيقة إلى دلالات مجازية.

والملاحظ أن الراغب عند إيراده لهذه المصطلحات الكناية والاستعارة والتشبيه لا يريد معناها الاصطلاحي وإلا فالحال هنا يظهر خلطاً واضحاً في المصطلحات ولا سيما بين الكناية والاستعارة وقد يكون ذلك نتيجة لعدم استقرار المصطلح البلاغي في حينه وهو في ذلك يورد كثيراً من علاقات المجاز العقلي والمجاز المرسل والاستعارة والكناية ولم يسمّها بأسمائها المعروفة في كتب البلاغة المتأخرة[1].

(١) الراغب، ٢٠١٠: ٦٢، ١٨٥، ١٢٤، ٢٠٠، ٢١١-٢١٢، ٢٣٨.

النتائج

وبعد هذه الجولة: فيما فرّعه الراغب في مفرادته من الدلالة الحقيقة توصلتُ الى النتائج الاتية:

– لقد أرتكز الراغب على أُصول أفتتح بها موادهُ وفرعَ منها فروعاً توزعت على دلالات مختلفة.

– اعتمد الراغب على علماء اللغة الذين سبقوه ولاسيما ابن فارس الذي كانت له اليد الطولى في تأصيل الراغب أو تفريعه.

– ممَا تفرع عن الدلالة الحقيقة عند الراغب ما أُصطلح عليه بالدلالة العرفية والشرعية، اللتان تفرعتا إلى أنواعٍ على وفق ما اقتضاه المنهج الذي وُظفتا لأجلهِ.

– ومما تفرع عن ذلك أيضا جملة من المعاني المجازية التي توجهت من الدلالة الحقيقة أو مما تفرَّع عنها من الدلالات الفرعية والشرعيَّة.

– افرز البحث جمهورا من الشواهد التي تَمخضت عنها الدراسة في جميع اقسام الدلالة ويمكن أن تكون منطلقاً لدراسات جديدة قادمة.

المصادر والمراجع

٢٨. القران الكريم

٢٩. ابن الأثير، مجد الدين، (٢٠٠٥)، النهاية في غريب الحديث الأثر، تح: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ط١، قم، انتشارات دار التفسير.

٣٠. الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٤)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣١. الجوهري، أبو نصر، (١٩٩٩)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: د. اميل يعقوب ، و د.محمد طريفي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٢. ابن الحجاج، مسلم (١٩١٦)، صحيح مسلم، مصر، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٣٣. الحكيم، محمد تقي، (١٩٦٣)، ط١، بيروت، دار الاندلسي.

٣٤. الخليل، الفراهيدي (١٩٨٨)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي.

٣٥. الداية، د. فايز، (١٩٨٥)، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق. ط١، دمشق، دار الفكر.

٣٦. ابن دريد، أبو بكر، (١٩٢٦)، جمهرة اللغة، ط١، حيدر آباد الدكن، دار صادر، دائرة المعارف العثمانية.

٣٧. الرازي، فخر الدين (١٩٩٧)، المحصول في علم الأصول، تح: د. طه جابر العلواني، ط٣ ، مؤسسة الرسالة.

٣٨. الراغب، الاصفهاني (٢٠١٠)، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، ط١، منشورات دار القربى.

٣٩. الشوكاني، محمد بن علي (١٩٧٩)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لبنان، بيروت، دار المعرفة.

٤٠. الطباطبائي، محمد حسين، (١٩٩٧)، الميزان في تفسير القرآن، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
٤١. الظبَي، المفضل، (١٩٤٢)، تح: عبد السلام هارون وأحمد شاكر، بيروت.
٤٢. عباس، د. حامد، (٢٠٠٤) الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
٤٣. العمريطي، يحيى، (٢٠١١)، تسهيل الطرقات في نظم الورقات، ط٢، دار السلام.
٤٤. ابن فارس، أبو الحسين، (١٩٩٣)، معجم المقاييس في اللغة، تح: د. شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر.
٤٥. ابن فارس، أبو الحسين، (١٩٩٤)، كتاب مجمل اللغة، تح: د. شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر.
٤٦. الهذليون، (١٩٦٥)، ديوان الهذليين، مصر، الدار القومية.
٤٧. المرتضى، أبو القاسم، (١٩٦٧)، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي.
٤٨. المرتضى، أبو القاسم، (١٩٣٠)، الذريعة إلى أصول الشريعة، تح: د. أبو القاسم كرجي، طهران، مطبعة عقد دانشكاه.
٤٩. ابن منظور، أبو الفضل، (٢٠١٠) ، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
وصلى الله عليه وسلم
محمد
صلى الله عليه وسلم